دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

The Role of Financial Inclusion in Achieving Sustainable Development

الأسم :نعمه محمد علواني خليف

مدرس بمعهد العجمي العالي للعلوم الاداريه

Email: nemamohamed8585@gmail.com

T: 01063454242

مخلص:-

يلعب الشمول المالي دورا هاماً ومحورياً في أجنده التنمية الاقتصاديه والأجتماعيه بصفه عامة ، حيث يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وزياده مستويات الدخول للافراد المهمشة، وتوفر فرص العمل والقضاء علي الفقر ودمج القطاع الغير رسمي في النشاط الاقتصادي ، كما أنه يمثل محوراً رئيسياً في الخطه الإستراتيجيه للتنمية المستدامة لأي دوله، ومن ثم يعتبر الشمول المالي من أهم أستراتيجيات التنمية المستدامه وعند الرجوع الي أهداف التنمية المستدامةيلاحظ أنه من الصعب تحقيق هذه الاهداف ، خاصه فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والحد من الفقر والجوع وتوفير فرص العمل اللائق وزياده معدل النمو الاقتصادي والناتج القومي بدون تعميم الخدمات البنكية علي مختلف شرائح المجتمع ، فالشمول المالي ليس هدف في حد ذاته انما هو أحد الأدوات التي تستخدمها الدوله لتحقيق بعض من أهداف استراتيجيه التنميه المستدامه2030 .

ومن هذا المنطلق يتبلور هدف تلك الورقه البحثيه في التعرف علي الشمول المالي و دوره في التنمية الاقتصاديه من خلال استعراض بعض من التجارب الدولية التي نجحت في تطبيق الشمول المالي

الكلمات المفتاحيه :- (الشمول المالي - أبعاد الشمول المالي - الوصول والاستخدام المالي – التنمية المستدامه)

Abstract:

Financial inclusion plays an important and pivotal role in the economic and social development agenda in general, as it contributes to raising the rate of economic growth, increasing income levels for marginalized individuals, providing job opportunities, eliminating poverty, and integrating the informal sector into economic activity. It also represents a major axis in the strategic plan for development. Sustainable development for any country and therefore financial inclusion is considered one of the most important strategies for sustainable development. When referring to the sustainable development goals, it is noted that it is difficult to achieve these goals, especially with regard to gender equality, reducing poverty and hunger, providing decent work opportunities, and increasing the rate of economic growth and national output without generalization. Banking services for various segments of society.

This research aims to study

Keywords :- (Financial inclusion - Dimensions of Financial Inclusion - Financial Access and Use - Sustainable Development)

1- مقدمه البحث :

مع الانفتاح علي الاقتصاد العالمي وظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية تبنت مجموعه العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسيه في أجنده التنمية الأقتصاديه والمالية ؛ ومن ثم تم إيلاء أهتمام أكبر للشمول المالي حيث أصبح من ضمن الأبعاد الأساسية في سياسات عمل المؤسسات المالية العالميه مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها . بل ايضاً في سياسات عمل الحكومات ومن ثم فقد أصبح الشمول المالي له اهتماما متوازيا مع التنمية المستدامه و هذا إعترافاً دوليا لأهمية الدور المحوري للشمول المالي في التنمية المستدامه من جهه ،وتحقيق هدف النمو الاحتوائي

(**Justine ,G,2011**) حيث يهدف النمو الاحتوائي الي خفض معدلات الفقر ،كما يسعي الي مشاركه كافه شرائح المجتمع الفقيرة والغنية سواء في عملية النمو او توزيع عوائده مع الاهتمام برفع معدلات الانتاجية واتاحه الفرصه للفئات المهمشة للحصول علي فرص زياده الدخل وتخفيض درجه عدم المساواة **(يسري ، ماجد . 2019)**

وبناء عليه فقد أصبح موضوع الشمول المالي ذو أهميه كبيرة بين صانعي السياسات والباحثين في هذا المجال في المنتديات الدوليه .خاصه مع زياده نسبه الافراد المهمشه والتي لا يتضمنها الشمول المالي فوفقا للاحصائيات قاعده بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2014 نجد أن حوالي 38 %من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية مقابل 62% قد استفادوا من الخدمات المالية ، وخلال عام 2017 ارتفع نسبه البالغين الذين استفادو من الخدمات المالية المصرفيه الي 69% ، واستمرت في الارتفاع حتي وصلت نسبه المستفيدين الي 76.2% لعام 2021 (**World Bank , 2021**)

2- **مشكله البحث :** نال الشمول المالي أهتمام العديد من حكومات دول العالم النامية منها والمتقدمه وأصبح في الفتره الأخيره من أحد أهم الأساليب الرئيسية التي يتم الأعتماد عليها في علاج المشاكل الأقتصادية بهدف تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك عن طريق تسهيل توصيل الخدمات المالية بصفه عامة والخدمات المصرفية بصفهة خاصة لكل فئات المجتمع وحسب احتياجاتهم وبتكلفه مناسبة وفي ضوء ما سبق يمكن صياغه المشكله البحثيه في الاجابه علي التسأول التالي - ما هو الدور الذي يجب أن يكون عليه الشمول المالي لتحقيق المستهدف منه من أهداف التنمية المستدامه ؟

3- هدف البحث :-

في ضوء ما تم التعرض له في مشكله البحث يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف علي الدور الذي يجب أن يكون علية الشمول المالي لتحقيق المستهدف من التنمية المستدامه ، حيث يتم تقسيم هدف الدراسه الي عدد من الاهداف الفرعية

1- مدي مساهمه الشمول المالي في علاج الفقر وإعاده توزيع الدخول ؟
2- مدي مساهمه الشمول المالي في توفير فرص عمل؟
3- مدي مساهمه الشمول المالي في دمج القطاع غير الرسمي في منظومه الأقتصاد الرسمي ؟
4- ماهي الاجراءات التي اتخذتها الدول الناميه في تعزيز الشمول المالي ؟ وما هي نتائج تطبيقها ؟

4- أهميه البحث:

تكتسب الدراسة أهميتها من موضوع الشمول المالي وكونه هدف من أهداف الاستراتيجية القومية للدولة لتحقيق التنمية المستدامه ومحور اهتمام الجهات والمؤسسات المالية الرسمية لما ينطوي عنه من مكتسبات اقتصادية كلية، وحيث أن قيمه الأبحاث العلمية تحدد بمدي أسهامها في تحقيق أهداف المجتمع ،وهنا تتجلي أهمية الدراسة في التعرف علي دور الشمول المالي في علاج الفقر وتوزيع الدخل وتوفير فرص العمل ودمج القطاع غير الرسمي واستعراض النماذج دولية للتعرف منها علي أفضل الممارسات الدولية في مجال الشمول المالي ومحاولة الإستفادة منها.

5- منهجية البحث ومصادر جمع البيانات:

إستناداً الي مشكلة وهدف الدراسة تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائى والوصفي التحليلى لتقييم أداء االشمول المالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامه ـ ولاجراء هذه الدراسة سوف يتم الاعتماد على ما يتاح من كتب و مراجع ودوريات محلية وأجنبية خاصة بموضوع الدراسة، كذلك سيتم الاعتماد على مجموعة من الكتابات والدوريات التى تصدرها مراكز وهيئات علمية متخصصه ويتم الحصول على البيانات والمعلومات والاحصائيات من التقارير التى تقوم باصدارها الجهات الرسمية مثل تقارير البنك الدولي عن الشمول المالي لاعوام (2011، 2014, 2017 ، 2022)

6- الدراسات السابقة:

- **دراسه عبد العزيز ، سعيد .(2020) .** حيث هدفت تلك الدراسة الي التعرف علي الوضع الحالي للشمول المالي في مصر ، كما يهدف البحث التعرف علي الاجراءات التي اتخذتها بعض الدول لتطبيق وتوسيع الشمول المالي ونتائج تطبيقها بالاضافه الي التعرف علي التحديات التي تعق الوصول الي نسب الشمول المالي في مصر . وقد توصلت الدراسة الي وجود العديد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد القومي والتي يمكن حلها من خلال الشمول المالي مثل مشاكل الفقر والتهرب الضريبي وانتشار الفساد المالي والاداري .مما تطلب الأمر ضرورة إتخاذ خطوات فعاله وسريعة وتنفيذ اللامركزية الاقتصادية والمالية والادارية ، فهذة المركزية هي الحاضنة الرئيسية بتفعيل الشمول المالي وانتداب نطاقة للفئات والمناطق المهمشة ،مع ضرورة التطبيق السريع لموازنة البرامج والاداء وزيادهة دور المحليات في الشمول المالي لتحقيق الممستهدف.
- **دراسة عبد العزيز ، عادل . (2018) :** هدفت تك الدراسة الي التعرف علي دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي واليات تحقيق الشمول المالي ونتائج تطبيقه وقد توصلت الدراسة الي ضرورة تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة تتوائم مع إحتياجات الفئات المستبعدة، خصوصاً النساء وذوي الدخل المنخفض، فمن الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل. تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسّع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، وغيره .

- **دراسه سعيد ، أحمد .(2022)**: حيث هدفت تلك الدراسة الي التعرف علي مدي تمتع القطاع المالي في مصر بالمرونه والقدرة علي تطبيق الشمول المالي وقياس المكتسبات التنموية المحققه لاقتصادها من خلال تقدير العلاقات الكمية والسببية عن الشمول المالي وانعكاساته علي النمو .وقد أظهرت نتائج الدراسه أن مصر تعاني من زيادة حجم وعدد وإنتاج المنشآت الاقتصادية غير الرسمية مما يسبب خلل في أداء الاقتصاد الرسمي وتدنية معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى فقدان وضياع الموارد الضريبية للدولة والتي كان من الممكن أن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.كما أن استخدام الوسائل الإلكترونية في السداد تساهم في الحد من التعاملات المالية غير الرسمية وفي محاربة الفساد وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال. وقد أظهرت نتائج اختبار النموذج أنه ليس هناك أي متغيرات من الشمول المالي معنوية التأثير على الناتج المحلى الإجمالي في الأجل القصير بشكل مباشر لكن قد يزداد تأثيره قوى عندما يتم تطبيق المنظومة بالكامل حيث إن الشمول المالي لم يتم تطبيقه ألا من 8سنوات فقط.
- **(دراسة أبو العز ،نهلة (2021) :** حيث هدفت تلك الدراسة الي قياس أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005- 2018) وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير مباشر لزيادة عدد ماكينات الصراف الآلي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، حيث إن كل زيادة في عدد الماكينات بمقدار(0,22) يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار واحد دولار أمريكي ، كما إن زيادة عدد فروع البنوك التجارية له تأثير على الناتج المحلي الإجماليللفرد ، حيث إن كل زيادة في عدد الفروع بمقدار(0,12) يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقدار واحد دولار أمريكي. أيضاً هناك تأثير ايجابي ضعيف لزيادة عدد العملاء الذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية على زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد ويرجع ذلك إن أغلب تلك القروض هي قروض استهلاكية في القطاع العائلي.

❖ **(دراسة حسين ،نغم و نوري ، أحمد .2018)** : هدفت تلك الدراسة الي التعرف علي متطلبات تطبيق الشمول المالي ومعوقات تطبيقه في العراق من أجل توسيع قاعده النظام المالي الرسمي لتشمل جميع شرائح المجتمع ، وقد توصلت الدراسة الي عدم تمكن القطاع المصرفي العراقي من أمتلك قدرات وإمكانات وبنى تحتية فنية وتقنية مؤثرة في إدارة المحافظ الاستثمارية واللحاق بركب التطور المصرفي في الدول المجاورة مماجعل الزبون ينظر إلى مصارفنا نظرة متخِّلفة وغير قادرة على تقديم أفضل الخدمات المتطورة له، مما أدى إلى عزوفه عن التعامل مع القطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص المصارف الأهلية، كما أن الثقة قد تزعزعت في الفترة الاخيرة بسبب عدم تمكن بعض المصارف من تلبيةسحوبات الزبائن من ودائعهم مما أدى إلى انخفاض معدلات الودائع في أغلب المصارف بنسب كبيرة مما سيؤثر ذلك على تعزيز الشمول المالي . بالأضافه الي وجود قطاع مواز غير مسجل يمثله الص ارفون الذين يقومون بعمليات كبيرة (حوالات داخلية أو خارجية، صيرفة، تحويل نقد) تتم خارج الإطار الرسمي والتي تجذب كثير من الافراد و الشركات لها ، في ظل رقابة ضعيفة أو محددة مما خلق بيئة صعبة للجهاز المصرفي الحكومي والخاص الى ضم هذه الشرائح الى النظام المالي الرسمي.

7- خطه البحث :

- **وسعيا لتوضيح أهداف الشمول المالي سوف نستعرض في هذا البحث العلاقه بين الشمول المالي والتنمية المستدامه من خلال التطرق الي النقاط التالية :**

اولا: مفهوم الشمول المالي

ثالثا: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

رابعا:الشمول المالي ومعالجه الفقر وإعاده توزيع الدخول.

أ. التخفيف من حده فجوه الفقر وتحسين مستويات الدخول .

ب. المساواه بين الجنسين وتمكين النساء من المشاركه في العمل اللائق

خامسا :الشمول المالي ودمج القطاع غير الرسمي في منظومه الاقتصاد الرسمي

أ. مفهوم القطاع غير الرسمي

ب. المنافع الاقتصادية والاجتماعية المترتبة علي دمج القطاع غير الرسمي

سادسا : الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي .

أ. الشمول المالي وتعزيز جهود النمو الاقتصادي

ب. الشمول المالي وتعزيز استقرار النظام المالي

سابعا: التجارب الدولية في الشمول المالي

أ. تجربة الشمول المالي قي الهند

ب. تجربة الشمول المالي في البرازيل

اولا: مفهوم الشمول المالي

- أن الشمول المالي من المفاهيم الحديثة التي ظهرت علي الساحة وبصفة خاصة في السنوات الاخيرة نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية ؛ حيث أصبح الشمول أحد العناصر الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية لمجموعة العشرين.
- ووفقاً لتعريف مجموعه العشرين (G20) والتحالف الدولي للشمول المالي (AFI) ينص علي أنه : **الأجراءات التي تتخذها الجهات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافه فئات المجتمع ، بما يشمل الفئات المهمشة والميسوره للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب**

مع احتياجاتهم ، وأن تقدم لهم بشكل عادل وتكاليف معقوله (السعيد، خضر و شنبي ، صوريه -2018)

- ويعرف البنك الدولي (WB) الشمول المالي في تقريره الصادر عام2014 على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان **(تقرير البنك الدولي ،2014)** . حيث أصبح هذا التعريف ذو أهميه خاصه علي الصعيد المحلي لصانعي السياسات ، فعلي المستوي المحلي أصبح هناك ما يقرب من 50 دوله تسعي لتنظيمات وقواعد للوصول لأهداف الشمول المالي (***MOSTAFA, M,2018*** **)**

"وبالرغم من تعدد وتنوع تعريفات الشمول المالي المختلفه ، إلا أنه ولاغراض البحث فأن الشمول المالي يتمثل في "مجموعه السياسات والبرامج التي تتبعها الحكومات والمؤسسات المالية التي تسمح بتعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية والاستفاده منها لكافه المناطق وكافه فئات المجتمع وبصفه خاصه المناطق والفئات المهمشه (فقراء – سكان ريف – نساء.....)،وبما يتناسب مع احتياجتهم ورغباتهم وبتكلفه معقوله وجوده مناسبه وبشكل منظم وعادل مع حمايه المستهلك من الغش والاستغلال " (عبد العزيز ، سعيد ،2020)

ثالثا : أبعاد ومؤشرات الشمول المالى .

يتم التركيز علي الشمول المالي وفقا لأبعاده الثلاثيه كما ذكره كلا من (**Triki, 2013 Issa, F,**) في مقالتهما عن الشمول المالي في قاره أفريقيا والتي تعد من أهم المقالات المعروضه علي الساحه حاليا والتي أهتمت بالشمول المالي وسعت الي تحديد مفهوم موحدا للشمول المالي ، حيث تم اعتماد مفهوم الشمول المالي وفقا لتعريف (AFI) فقد قامت بتحديد ثلاثه أبعاد رئيسيه يندرج تحتها العديد من المؤشرات الفرعيه للوصول لتعريف أكثر شمولا للشمول المالي وهي (الوصول والاستخدام والجودة) ويمكن استعراض تلك الابعاد كالتالي(**World Bank ,2019**)

- **البعد الأول :** الوصول (ACCESS) :ويتضمن هذا البعد الإتاحه للقطاع الرسمي (Setor Financial Services Avaliability of Formal) ، وتنظيم الخدمات الماليه(Regulated) ، القرب المادي للخدمات الماليه (Physical Proximity) ، القدرة علي تحمل التكاليف (Cost Affordability) . حيث يعني الوصول القدره التي تتمتع بها المؤسسات الماليه لتوفير السلع والخدمات الماليه ، مما يستلزم تحديد **العوائق المحتمله** التي تواجهها المؤسسات الماليه عند توفير الخدمات المالية فمؤشر الوصول يعكس عمق انتشار الخدمات المالية كعدد فروع البنوك والمصارف وماكينات الصرف الالي في المناطق الريفيه .
- **البعد الثاني** : الاستخدام (Usage) : ويتضمن هذا البعد عدد من المؤشرات الرئيسية مثل معدل الاستخدام الفعلي للخدمات الماليه (Actual Usage Services) ، والانتظام (Regularity)والتكرار (Frequency)، الوقت المستغرق في تقديم الخدمه Duration (of time used) ، ويعبر مؤشر الاستخدام عن الطريقه التي يستخدم بها العملاء الخدمات الماليه عبر الزمن مثل عدد الصفقات لكل حساب وعدد المدفوعات الالكترونيه لكل حساب ، فمجرد امتلاك القدره علي لا يعني بالضروره استخدام المنتجات المالية .
- **البعد الثالث :** الجوده (Quality) :يتمثل هذا البعد في مدي تناسب الخدمه مع احتياجات العميل (well Tailored to Client Need) .يعني قدرة الخدمه الماليه علي تلبية احتياجات المستهلك

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعيه للشمول المالى فقد تعددت المعايير الدوليه في تحديد مؤشرات الشمول المالي علي المستوي الدولي وفقا لعده جهات ومنظمات دوليه معنية بالشمول المالي وتأتي أهم تللك المؤشرات وفقا لقاعده بيانات البنك الدولي كما يلي

مؤشرات الشمول المالى وفقا لمنهجيه البنك الدولى: أسس البنك الدولي قاعده بيانات تشتمل علي مؤشرات الشمول المالي العالمي الجديد (Global Findex) الذي يستخدم

لقياس مستوي استخدام الافراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية ويعد مؤشر الشمول المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يمكن من خلاله اجراء مقارنات دولية واقليميه .وحسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات (FINDEX) الذي يعده البنك الدولي.**(World bank ,2015)**

جدول رقم (1)

مؤشرات الشمول المالي العالمي الجديد وفقا للبنك الدولي (Global Findex)

المـــؤشر	أبـــعاد قياســـة
البعد الأول: استخدام الحسابا المصرفية	نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مث البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى . الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية). عدد المعاملات (الإيداع والسحب). طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)
البعد الثاني - : الادخار	النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد. النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك خلال 2 شهر

البعد الثالث : الأقتراض	النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية م مؤسسة مالية رسمية النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية م مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء .
البعد الرابع : المدفوعات	النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.++ النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخر خلال 12 شهر الماضية. النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهرالماضية.
البعد الخامس : التأمين	النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم النسبه المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم(محاصيلهم ومواشيهم ضد الكوارث الطبيعية هطول الأمطار والعواصف

Source: Adapted from Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex),2012.

رابعا: الشمول المالي ومعالجه الفقر وإعاده توزيع الدخول:

إن التنمية المستدامة والشمول المالي **يلتقيان في أكثر من نقطة مشتركة،** لعل أهم هذه النقاط هي ان الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة هو القضاء على الفقر وتوفير حياة أفضل للشعوب وزياده مستويات الدخول وتحسين مستوي المعيشة ، وهوما يهدف اليه الشمول المالي، سواءً من حيث تمويل استثمارات الطبقات الفقيرة، أو حتى استفادة الدولة من تضمين مدخراتهم بالاستثمار القومي بما يساهم بصورة غير مباشرة في تحقيق حصيله ايرادات ضريبية حاله ادماجهم بالقطاع الرسمي وهنا سوف يكون التركيز علي دور الشمول المالي في تحقيق أهداف رئيسية للتنميه المستدامه **(أحمد ، رشا ،2018):-**

أ. **التخفيف من حده الفقر وتحسين مستويات الدخل :**

لقد إنبثق الشمول المالي حديثاً بوصفه نموذجا حديثا للنمو حيث اصبح يمثل دورا رئيسا لمعالجه فجوه الفقر فهو يتمثل في توفير الخدمات المالية للافراد المحرومين وبناء علية فأن الشمول المالي يمثل أولويه مهمه لأي بلد فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي حيث أنه يساهم في تقليص فجوه الدخول وفي ظل ذلك تعد المؤسسات المالية الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية الأقتصادية وبالتركيز علي الوصول المالي يمكن تحسين مستوي المعيشه للفقراء المحرومين وزياده مستوي الدخل القومي وتقليص فجوه الدخل وتوفير فرص عمل ، مما يتضح من أهمية الشمول المالي في كونه سبيلا لكسر حلقه الفقر فالشمول المالي يعطي ميزه نسبية للقطاعات المستبعده والفقيرة والمهمشه لاستخدام الخدمات المالية وهنا تزداد أهميه الشمول المالي لكونه شرطا ضروريا لاستدامه النمو. (**Sami, I, Bada ,2017**)

حيث يتمثل الهدف الاول من أهداف خطه التنمية المستدامه 2030 في القضاء والحد من الفقر ، فظاهرت الفقر ليست ظاهره محلية حيث يبلغ علي المستوي العالمي 1,3 مليار شخص تحت خط الفقر ، وقد تبنت العديد من المنظمات الدولية الاهتمام بمعالجه فجوه الفقر مثل منظمه الأمم المتحده التي تعرف الفقر **(استراتجية الحد من الفقر ، 2010)**علي أنه "

الحرمان المزمن أو المستديم من الموارد والخيارات والأمن والسلطه اللازمه للاستمتاع بمستوي معيشة لائق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية **(الامم المتحده، 2010)** ، وهنا يظهر الشمول المالي كأداه أقتصادية حديثة لها دور جوهري في محاوله التخفيف من حده الفقر وتحسين ورفع مستوي المعيشة ؛ حيث يساعد الشمول المالي على الوصول بالخدمات المالية إلى قطاعات عريضة من الشعب وخاصة محدودي الدخل و بالتالي يساعدهم على خلق كيانات صغيرة ومتناهية الصغر **(كامل ، أحمد ،2019)** ففي إحدي الدراسات الاحصائية الحديثة التي تناولت أثر الوصول للشمول المالي علي تقليص فجوه الفقر في منطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكدت نتائج تلك الدراسه أن زياده مؤشر الشمول المالي بمقداروحده واحده يؤدي لتخفيض مؤشر الفقر بنسبه 2.22% بالنسبة لاجمالي العينه في المنطقه وتخفيض مؤشر الفقر بنسبه 0.79%بالنسبه لاجمالي منطقه (MENA) وتؤكد نتائج تلك الدراسة ان منطقه الشرق الاوسط وشمال أفريقيا قادره علي القضاء علي الفقر أذا تم الاعتماد علي أداوات الشمول المالي في علاج الفقر دون غيرة من الوسائل حيث تتوافق اهداف تلك الدراسه مع اهداف البنك الدولي واهداف خطه التنمية المستدامه 2030 بالوصول لمؤشر فقر 3% في المنطقه بحلول عام 2030 (Emara , N, , 2020) Mahmoud, M

ب- **<u>المساواه بين الجنسين وتمكين النساء من المشاركه في العمل اللائق :</u>**

يتمثل الهدف الخامس من أهداف استراتجيه التنمية المستدامه 2030 حيث تحرص الاستراتيجية على التاكيد بشكل واضح على أهمية دور القطاع المالي غير المصرفي فى زيادة نفاذ المرأة والشباب إلى التمويل بصورة عادلة ومتساوية مع الفرص التي يحصل عليها الآخرون بدون أي تمييز، فتمكين المرأه في الحصول علي الخدمات المالية هو أمر ضروري للتأكيد علي قوة الاقتصاد.

ووفقا للتقرير السنوي للبنك الدولي عن الفقر عام 2019 فقد أوضح البنك أن من أهم إستراتيجات البنك في تعزيز رأس المال البشري كجزء من استراتجيه التنمية المستدامه 2030 هي تمكين النساء في الحصول علي الخدمات الماليه من بينها 15 مليار دولار من المنح الجديدة والتمويل الميسر خلال فترة السنوات المالية(2021 – 2023) ، وذلك لمساعدة النساء في أفريقيا جنوب الصحراء وتمكينهم من توفير فرص العمل المناسبه. **(تقرير البنك الدولي للفقر ،2019)**

وفي دراسة **UNCTAD(2014)** حول تاثير الشمول المالي علي تمكين النساء والشباب وتوفير فرص العمل توصلت نتائج تلك الدراسة الي التاثير الايجابي للوصول للخدمات المالية في الحد من الفقر وتوفير فرص عمل مناسبة للنساء خاصه في الريف وتحقيق التنمية المستدامه واثبتت الدراسة ان هناك العديد من العوائق التي تحول دون الوصول للخدمات المالية وتؤثر بصفه خاصه علي الفقراء والنساء والشباب في الريف لتوفير فرص عمل مناسبه لهم وهنا يظهر اهمية دور الحكومه لوضع الاطر السليمه لانضمامهم في الاقتصاد الرسمي لمحاوله توفير فرص العمل الملائمه لهم .

خامسا :الشمول المالي ودمج القطاع غير الرسمي في منظومه الاقتصاد الرسمي

أ. مفهوم القطاع غير الرسمي:

- أن القطاع غير الرسمي هو ظاهر أقتصادية واجتماعية وسياسية معقده بدرجه كبيرة عانت منها جميع اقتصاديات الدول ، **ويمكن تعريف القطاع غير الرسمي** بأنه ذلك القطاع الذي يعمل به وحدات اقتصادية تعمل في أنشطه اقتصادية وتمارس نشاطها دون الالتزام بالاجراءات الرسميه التي تحددها الدوله حيث يساهم هذا القطاع في توفير فرص العمل وتقليل الفقر حاله ادماجه بصفه رسمية في الاقتصاد الرسمي ،فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مسئوله بدرجه كبيرة عن نمو واذدهار القطاع غير الرسمي حيث تتم معظم معاملتها في صورة نقديه وتبعد تماما عن المعاملات البنكية ,ولا تخضع لأي رقابه حكوميه ولا يتم تحصيل الضرائب عنها ولا تدخل في حسابات الناتج القومي الأجمالي ، لهذا السبب

فان تزايد اعداد هذه المشروعات غير الرسمية التي تقوم علي التعامل النقدي يؤدي الي زياده الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي **(تقرير معهدالتخطيط القومي ،2019)**

ب. المنافع الاقتصاديه والاجتماعيه المترتبه علي أدماج القطاع غير الرسمي

- تتعدد مزايا المشروعات الصغيره ومتناهية الصغر حاله أدماجها بمنظومه الاقتصاد القومي تتمثل في خلق فرص عمل والحد من البطاله والمساهمه في زياده الدخل القومي وخلق قيمه مضافه وخفض معدلات الفقر وزياده معدلات النمو الأقتصادي، كما أنها قد تساعد فى الحد من الاستيراد أو الإحلال –محل الواردات . تشجيع دخول الصناعات الصغيرة مجال استخدام التكنولوجيا المتطورة، كما انها تساعد على الحد من انخفاض مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- يساهم الشمول المالي في **دمج مشاريع القطاع غير الرسمي** التي تتسم الغالبية العظمي منها بكونها مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية، ويسهم في دمج الفقراء في السوق من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وريادة الأعمال، وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كإستراتيجية لمكافحة الفقر ودمج القطاع غير الرسي في منظومه الاقتصاد القومي .
- كما يسعي الشمول المالي الي بناء نظام مالي شامل لكافه القطاعات والفئات والمشروعات التي تعمل خارج القطاع غير الرسمي لتعزيز قدرة الأفراد علي الاندماج في النظام المالي والمساهمة في بناء مجتمعاتهم. أظهرت الدراسات أن تحسين قدره الأفراد محدودي الدخل والمهمشين على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية

سادسا : الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي :

أ. الشمول المالي وتعزيز جهود النمو الاقتصادي

- توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي ،حيث يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيره من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وبالتبعية زياده مستوي النمو الاقتصادي ، و**بأستقراءالدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي ، تبين انه في احدي الدراسات** علي مستوي قاره أفريقيا أن الشمول المالي يساهم بدور كبير في تخفيف حده الفقر وتعزيز النمو الأقتصادي (***Alexandra, A, Laurent , Z,* 2016**)، كما أن الاستقرار المالي هو أمر أساسي للنمو الاقتصادي حيث تتم معظم المعاملات في الاقتصاد الحقيقي من خلال النظام المالي. واتضح أيضا من نتائج أحدي الدراسات في مجال تمويل المشروعات الصغيره ومتناهيه الصغر أن الشمول المالي يزيد من فرصه توظيف أفراد أخرين من خارج عائله صاحب المشروع مما يساهم في النمو الاقتصادي (**عوده, رشا ، سالم ,حسين ،2018**)
- **كما أوضحت أحدي الدراسات في الدول الناميه** أنها تحتاج لهيكل مالي متوازن يعمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة واحتوائية - Inclusive Growth تشمل الفئات المهمشة وبصفة خاصة المرأة العامله والتي تعول أسره والشباب في المناطق الريفية، فإن ذلك يتطلب دورا أكبر لقطاع الخدمات المالية اي تعزيز خدمات الشمول المالي بما يعني زياده الانتشار والشمول المالي وهو ما يؤكد علي أهميه الترابط بين الشمول المالي والنمو الأقتصادي (**الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية ، 2018-2022**) .

ب. الشمول المالي وتعزيز استقرار النظام المالي :

- بدايه قبل التطرق للعلاقه بين الشمول المالي والاستقرار المالي ودور الاخير في تعزيز الشمول المالي لابد من التعرف علي مفهوم الاستقرار المالي و**وفقا لتعريف البنك المركزي**

الاوروبي (**Chant.J,ET. 2003**) يعرف علي أنه أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية اللأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضاعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحه **(صندوق النقد العربي ،2015)** . وبصفه عامه يمكن تعريف الاستقرار المالي علي أنه الحاله التي يكون فيها القطاع المالي قادرا علي التحوط ضد الازمات والاستمرار حاله وقوع الازمات في اداء وظيفته الاساسية في أعاده تخصيص وتوجيه الموارد المالية تجاه الفرص الاستثمارية المتاحه بكفاءه وفاعلية بالاضافه الي الاستمرار في اداء خدمه المدفوعات المالية بكفاءه وسرعه ومنح الائتمان بسهوله مع التحوط من المخاطر وما يترتب علي ذلك من اثر أيجابي علي أداء النمو الاقتصادي .

- فالشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغير ومتناهي الصغر أكثر قوة من خلال وجود قطاع مالي كفء مما يؤدي إلى زيادة استقرار النظام المالي (**صورية، , شنبي ،السعيد خضر .2018**) ، ووفقا لتقريرصندوق النقد العربي لعام 2015 أوضح أنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار مالي، كما أنه من الصعب تصور استقرار المالي بوجود نسبة متزايدة من المجتمع مستبعدة من الخدمات المالية.

سابعا: التجارب الدولية في الشمول المالي

أ. تجربة الشمول المالي في البرازيل

ب. تجربة الشمول المالي في الهند

أ. تجربة الشمول المالي في البرازيل

- سياسات تطبيق الشمول المالي في البرازيل

I. **على مستوى السياسات والبرامج الحكوميه** (**BRAZIL,2018**): لقد خطت البرازيل خطوات واضحه تجاه الشمول المالي حيث لعبت الحكومه البرازيليه دوراً جوهريا في الخطه ألإستراتيجية للشمول المالي منذ بدايه تنفيذها عام 2005 وحتي عام 2015. وتتمثل أهم العوامل الرئيسية المساهمه في نجاح البرازيل في الشمول المالي تركيز الحكومه علي النقاط التالية في سياساتها الحكومية

- **برامج التمويلات الحكوميه للفئات المختلفه من افراد المجتمع**
- **توسيع شبكة البنوك المراسلة الوطنية**
- **الإهتمام بالتمويل الاصغر**
- **زياده الدخول قاعده الهرم الاقتصادي في محاولة للقضاء علي الفقر**

أ. في مايو 2005 : تم تنفيذ برامج التمويل الحكومي لمعاشات التقاعد والمواظفين ، وقد تم عمل إصلاحات حكوميه لمعالجة عيوب بطاقات الدفع لتسهيل حصول الموظفين وأصحاب المعاشات علي قرو ض بضمان المرتبات والمعاشات بأسعار فائده منخفضه نسبيا تتناسب مع مستويات دخولهم .

ب. في عام 2008 تم تنفيذ برامج الائتمان المدعمه من قبل الحكومه لأصحاب الدخول المنخفضه مثل برامج قروض الاسكان وبرامج قروض التمويل الزراعي .

ج. خلال عام 2009 تم تنفيذ سياسه أئتمانيه جديده من خلال :-

- تم إطلاق برنامج وطني للائتمانات الصغيرة وهو جزء من برنامج البرازيل بدون فقر ، "مجتمع الائتمان لأصحاب المشاريع الصغيرة" (SCM) (**Action Plan ,2012**)
- توفير تسهيلات ائتمانية جديده : تتمثل في تخفيض سعر الفائدة من 13,25 %عام 2005 إلى 8,75 % عام 2009 وهو ما سهل عملية الإقراض بالنسبة لصغار المستثمرين، مما أدى الى تسهيل وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو والحد من مشكلة الفقر (**عبد الحميد ـ أمل ، 2015**) .

د. ابتداء من مايو 2010 تم صدور قرار بتخفيض الاحتياطي النقدي لدي فروع البنوك ابتدء من مايو 2010 من 70% عام 2005 الي 45% عام 2010 .مما يسهل عملية منح القروض

ه. *في شهر مارس* 2014 تم تنفيذ برنامج المساعدات المالية للأسر الفقيرة التى يقل الدخل الشهرى للفرد فيها عن 150ريالا برازيليا (47 دولارا أمريكيا). وتتراوح قيمة المساعدات بين عشرة وثمانين دولارا أمريكيا شهريا وفى مارس 2014 بلغت متوسط قيمة المساعدة 47 دولارا شهريا. وبعد تقديم الأسرة الوثائق اللازمة وقبولها، علي ان تتسلم المبلغ إلكترونيا من أجهزة الصراف الآلى بربطها بحسابات بنكية للاسر الفقيرة بدون مصاريف ادارية او رسوم فتح حساب

II. **<u>علي مستوي سياسات البنك المركزي البرازيلي-</u>**

برز دور بنك البرازيل المركزي في مجال الشمول المالي من خلال العمل علي تنفيذ السياسات الحكومية بما يضمن زياده تحسين وصول جميع شرائح وفئات المجتمع خاصه الفقسرة منها والمهمشه للخدمات الماليه منذ الالفينات حتي عام 2020 تنفيذا لسياسة الحكومه البرازلية التي تهدف الي تحقيق ثلاثه أهداف رئيسيه : (**Action Plan, 2012**)

- **ضمان تقديم خدمات ماليه ذات جوده عاليه.**
- **توسيع نطاق قنوات التوزيع لمختلف الخدمات المالية.**

- **تطوير الأدوات لجعل الخدمات الماليه أكثر ملائمة لإحتياجات الفئات والقطاعات ذات الدخل المنخفض**

❖ **خلال عام 2007 قام البنك المركزي البرازيلي بتنفيذ ما يلي :**

- إنشاء حسابات التوفير والودائع المعروفه باسم الحسابات البسيطه بدون أي رسوم لهذا النوع من الحسابات أو أي متطلبات ورقية
- قام البنك المركزي البرازيلي بتنفيذ برنامج ائتماني للفئه الاقل دخلا بهدف زيادة وصول الفئة الاقل دخلاً الي الإئتمان مثل برنامج القروض الصغري للأنشطة المدرة للدخل National Microcredit Programme for income generating activities (PNMPO). وبرنامج تعزيز المزارع العائلية (Pronaf) والتي يتم منحها للمبتدئين من المزارعين والأسر المنتجة والتي لا تملك أي مصدر من مصادر التمويل علي أن تكون المدة الزمنية لسداد الائتمان(15- 45 يوم) بدون فوائد اومصاريف أدارية ،وغيرها من البرامج الائتمانية التي تشجع الفئات الاقل دخلا علي الحصول علي الائتمان وهي برامج تدعمها الحكومه البرازيلية ويتم تقديمها من خلال البنك المركزي (**Action Plan, 2012**
- تم تنفيذ شراكه بين المصارف ومكاتب البريد فتم أنشاء مصرف البريد (بانكو بوستال) لخدمة المراسلة ، حيث يعمل ذلك المصرف كمصرف مراسل لمصرف براديسكو الخاص والذي يهدف إلي تقديم الخدمات المالية إلي السكان المهمشين في المناطق النائية عن طريق نظام المصارف المراسلة. **(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ,2014)**
- إستحدثت البنوك فكره المصارف العائمة (الشبكه الوطنيه للمصارف العائمه): التي تقوم علي فكره توصيل الخدمات المالية إلي المجتمعات النائية والمهمشه علي طول نهر الأمازون وتتألف الشبكة الوطنية للمصارف العائمه من 6000 مكتب بريد والتي تمكن

الجميع من الحصول علي الخدمات البريدية والخدمات المالية الأساسية بسرعه **(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .2014)**

- في 2012 تم إصدار القواعد التنظيمية لحماية حقوق المستهلك مالياً : من خلال إدخال تحسينات في مختلف القواعد التنظيميه بهدف ضمان حق المستهلك وتحقيق مبدأ الشفافيه في الحصول علي الخدمات المالية و التي تضمن وصول الأفراد الى معلومات أكثر موضوعيه عن تكلفه الخدمات المالية **(V Presidency, 2013)**
- في عام 2013 قام (البنك المركزي للبرازيل - BCB) بإطلاق حمله برنامج المواطنه المالية للتثقيف والتعليم المالي للمواطن كوسيله مبتكره لتعزيز الشمول المالي في البرازيل حيث تم التثقيف من خلال الدورات وورش العمل بالمدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية (**BRAZIL,2018**)

<u>النتائج : بإستقراء المؤشرات الخاصه بالشمول المالي في البرازيل تبين ما يلي</u>

المؤشرات الخاصه بالشمول المالي : باستقراء تطور المؤشرات الخاصه بالشمول المالي خلال الفتره (2011-2021) ومقارنتها بالمتوسط العام لجنوب أفريقيا والدول منخفضه الدخل يتضح من خلال جدول رقم (5) كما يلي :

جدول رقم (5)

مقارنه المتوسط العام لأمريكا اللاتينيه ودول الدخل المرتفع مع المتوسط العام للبرازيل

السنه / المؤشر %	2011			2014			2017			2021		
	المتوسط العام لأمريكا اللاتينيه	المتوسط العام للدول مرتفعه الدخل	المتوسط العام في البرازيل %	المتوسط العام لأمريكا اللاتينيه	المتوسط العام للدول مرتفعه الدخل	المتوسط العام في البرازيل %	المتوسط العام لأمريكا اللاتينيه	المتوسط العام للدول مرتفعة الدخل	المتوسط العام في البرازيل %	المتوسط العام لأمريكا اللاتينيه	المتوسط العام للدول مرتفعة الدخل	المتوسط العام في البرازيل %
مؤشر ملكيه الحسابات للبالغين	%39.3	%57.0	%55.9	%51.2	%71.5	%68.1	%53.5	%72.8	%70.0	%72.9	%84.3	%84
مؤشر ملكيه حسابات مصرفيه مملوكه للنساء	%34.7	%53.1	%51.0	%37.7	%44.4	%50.4	%51.3	%69.3	%67.5	%69.3	%82.3	%80.9
مؤشر الوصول للحسابات بالنسبه لعدد الافراد البالغين (بطاقات الخصم)	%28.9	%38.7	%41.2	%40.4	%45.9	%59.2	%38.1	%27.6	%39.1	-----	------	------
مؤشر الاستخدام (للمرتبات الموظفين)	%20.3	%21.3	%28.9	%18.0	%18.1	%22.9	%12.6	%17.8	%17.4	%15.3	%30.3	%19.1
المدفوعات والتحويلات الرقميه	-------	--------	-----	%37.7	%44.4	%50.4	%45.1	62.35	%57.9	%65.1	%80.4	%76.5
مؤشر الادخار	%25.7	%33.7	%21.1	40.6 %	62.7 %	28.0 %	37.2 %	46.4 %	%32.5	%41.4	%54	%46.2
مؤشر الاقتراض	%7.8	%7.8	%6.3	%24.8	%22.1	%33.8	%37.6	%44.4	%40.0	%51.6	%54.7	%58.8

-World Bank Group, the Little Data Book on Financial Inclusion (2012, 2015, 2018, 2022 .)

- **يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي :**

❖ **مؤشر ملكيه الحسابات المصرفية** :- يلاحظ ارتفاع المؤشرللبرازيل حيث بلغ عام 2011 حوالي 55.9% أرتفع الي 70% عام 2017 ثم الي 84% عام 2021 وبالمقارنه مع نظائرها من دول الدخل المرتفع يلاحظ انها سجلت نسبة 71,5% عام 2014 وإرتفعت الي 72,8% لعام 2017 ، ثم الي 84.3 عام 2021%.

- **وعلى مستوى الفجوه بين النساء والرجال في ملكيه الحسابات** :- يلاحظ أن نسبه النساء البالغين الذين يملكون حسابات مصرفيه أرتفعت من عام 2011 الي عام 2021 في البرازيل من 51% الي 80.9% وبالمقارنه مع نظائرها من الدول مرتفعه الدخل .يلاحظ انها ارتفعت من 53% عام 2011 الي 82.3% عام2021 .
- **أما مؤشر الاستخدام للحسابات المصرفيه لقبض المرتبات** : فقد إرتفعت قيمه المؤشر من 17.4% عام 2017 الي 19.1% عام 2021 وبمقارنه مع نظائرها في الدول مرتفعه الدخل فقد إرتفعت قيمه المؤشر من 17.8% عام 2017 الي 30.3% عام 2021.
- **بالنسبه لمؤشر المدفوعات الرقميه** : يلاحظ أرتفاع قيمه المؤشر في البرازيل من 50,4% عام 2014 الي57,9% عام 2017 ثم الي 76.5% عام 2021 ، الا أن الدول مرتفعه الدخل تميزت علي البرازيل حيث حققت قيمه مؤشر بلغ 80.4% عام 2021
- **اما بالنسبة لمؤشر الادخار :** يلاحظ أنه علي الرغم من أرتفاع قيمه مؤشر الإدخار من 32.5% عام 2017 الي 46.2% عام 2021 ، وبالمقارنه بالدول مرتفعه الدخل يلاحظ أراتفاعه من 46.4% عام 2017 الي 4% عام 2021

- **بالنسبه لمؤشر الأقتراض :** إرتفع قيمه المؤشر من 40% عام 2017 الي 58.8% عام 2021 ومقتارنه بالدول مرتفعه الدخل يلاحظ ارتفاع فيمه المؤشر من44.4% الي 54.7% عام 2021.

ملخص تجربة البرازيل :

تتمثل أهم العوامل الرئيسية المساهمه في نجاح تجربه البرازيل في الشمول المالي في تركيز الحكومه علي النقاط التالية في سياساتها الحكومية علي برامج التمويلات الحكوميه للفئات المختلفه من أفراد المجتمع مع الانتشار الجغرافي لجميع المناطق الجغرافيه ، و توسيع شبكة البنوك المراسلة الوطنية ، و زياده الدخول قاعده الهرم الاقتصادي في محاوله للقضاء علي الفقر ، وتطوير الادوات لجعل الخدمات الماليه أكثر ملائمة لإحتياجات

الفئات والقطاعات ذات الدخل المنخفض ، كما إستطاعت البرازيل تحقيق طفره في مجال الشمول المالي ، حيث إعتمدت البرازيل علي الإبتكارات التكنولوجيا الحديثه والانتشار الجغرافي للخدمات المالية من خلال إستخدام فكرة شبكة المراسلة المصرفية بعيدة المدى والتي تعد أحد أهم العوامل الكامنة وراء قصة نجاح البرازيل في الشمول المالي وتطبيق فكره المصارف العائمه علي طول نهر الأمازون (الشبكه الوطنيه للمصارف العائمه) التي تقوم علي فكره توصيل الخدمات المالية إلي المجتمعات النائية والمهمشه علي طول نهر الأمازون وتتألف الشبكة الوطنية للمصارف العائمه من 6000 مكتب بريد واستحداث فكره المصارف البديله بهدف الوصول للمهمشين في الريف والمناطق النائية .

ب. تجربة الشمول المالي قي الهند :

أ. علي مستوي السياسات والاجراءات الحكومية :

في عام 2005 اصدرت الحكومه الهنديه توصياتها لبنك الإحتياطي الهندي :

بتعزيز الإجراءات التي تعزز الوصول والاستخدام للخدمات المالية وإزاله العقبات وبناء عليه قام بنك الاحتياطي بوضع مستهدف بفتح ما يقرب من 600 مليون حساب للعملاء الجدد حتي عام 2020 وتقديم الخدمات المالية لهم من خلال مجموعة متنوعة من القنوات من خلال الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات.وبناء علية **تم إتخاذ مجموعه من الاجراءات الحكومية لمحاوله تعزيز الشمول المالي تمثلت في** :

- **في نوفمبر 2005** قام بنك الاحتياطي الهندي **" (RBI) ":** تنفيذ سياسات تعزيز فتح الحسابات الصفرية (**Garg , S.2014**)
- **بدايه من عام 2005 قامت الحكومه بإعاده هيكلة برنامج التنمية الريفية المتكامله (IRDP) وقد تمثلت فيما يلي**
- تدريب شباب الريف على العمل الحر (TRYSEM) (**L ,Aurelie .2015**)

- تنمية وتعليم النساء والأطفال في المناطق الريفية (DWRCA)
- **في سبتمبر 2005 صدر قانون مخطط ضمان العمالة الريفية**. (MGNREGS) :Mahatma Gandhi National Rural Employment Guarantee Scheme يهدف هذا المخطط إلى تحسين معيشة سكان الريف من خلال ضمان مائة يوم على الأقل من العمل المأجور في السنة المالية لكل أسرة ريفية . وكان الهدف من هذا المخطط هو زيادة العمالة المأجورة والهدف الإضافي هوتعزيز إدارة الموارد الطبيعية لمعالجة الفقر . (, **(Singh N,2017**
- **في سبتمبر 2006 تم أنشاء صندوق ضمانات الائتمان للمؤسسات الصغيره ومتناهيه الصغر**: يهدف إلى توفير الائتمان المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال طمأنة المقرض (سواء بنك او مؤسسه ماليه تمنح قروض للمشروعات متناهية الصغر) أنه حالة فشل وحدة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من الوفاء بسداد القرض بها فإن صندوق الضمان هو المسئول عن السداد ما يقرب من 85% من قيمه التسهيلات الائتمانية .

(Report on Trend and Progress ,2015.)

- **في اغسطس 2009 تم إنشاء برنامج تحديد الهويه الفرديه الهندية (بصمه العين) (UIDAI):** أطلقت مبادرة توفير الهويه الرقمية لكل مواطن يوضح الهويه للمواطن من خلال رقم معين لبصمه عين كل مواطن (يتكون من 12 رقم مختلف) في اي مكان في الهند وهذا الرقم يسهل علي مواطنين الحصول علي المزايا والدعم التي تقدمه الحكومة للمواطنين و الوصول الي الخدمات المصرفية ، وتمكين غير القادرين من الوصول لفتح الحسابات دون الذهاب للبنك، وبالتالي يساهم هذا النظام في تحديد الفئة المستهدفة والتي لها الحق في الحصول علي الدعم والتسهيلات الحكومية ، وسيتمكن الفرد من الوصول الي الخدمات المصرفية وخدمات الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات الحكومية وغير الحكومية في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك ، أدخل UIDAI نظامًا يكون فيه السكان

غير المخدومين قادرين على فتح حساب أثناء التسجيل في Aadhaar دون الذهاب إلى أحد البنوك. سيتمكن الفرد من الوصول إلى هذه الحسابات المصرفية من خلال شبكة الصراف الآلي الصغيرة ذات النطاق الجغرافي الكبير.، وتم الاعتماد عليها من ضمن الوثائق الهامه في تنفيذ مبادره أعرف عميلك (**Chatterjee , A, Simontini Das** .2019)

- **في 2012 تم إقتراح انشاء خطه مجموعه المساعده الذاتية للنساء**: وهي تدار من قبل صناديق التمويل الأصغر وقد نفذت فعلا في 150 منطقه مختلفه وحققت نجاح كبير ، حيث قامت بمنحهم تسهيلات ائتمانيه لمشروعات متناهيةالصغر خاصه النساء الريفيات المعيلات مع إعطاء تيسرات في السداد وبدون أي رسوم او تكاليف اضافية مع متابعه أعمالهم وتقديم الارشادات والنصح لهم لنجاح مشروعاتهم بالإضافه الي تدريبهم علي كيفية تنفيذ مشروعاتهم وتحقيق أرباح تساعدهم في سداد اصل القرض دون فوائد
- **في أبريل 2015 تم تنفيذ سياسة الإقراض القطاعي ذات الاولوية** بالاعتماد على توصيات مجموعة العمل الداخلية التي أنشأها بنك الإحتياطي الهندي بشأن الإقراض القطاعي ذات الأولوية مثل الزراعه والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث الأولوية في سياسة الإقراض القطاعي للبنك الاحتياطي في كما يلي (**Report on Trend and Progress , 2015**)

- أولويه للقطاع الزراعي في عملية الإقراض لانه يحتوي علي نسبة الأكبر من المهمشين والمحرومين الذين لايحصلون علي الخدمات المالية ويواجهون صعوبة في الوصول والحصول علي الخدمات المليه بتكلفة منخفضة .
- القروض التعليمية بما في ذلك قروض الدورات المهنية

❖ **تم إنشاء نظام التقاعد للمعاشات الوطني National Pension (NPS)2019 Scheme**.وتدار خطه التقاعد نيابة عن الحكومه الهنديه من قبل هيئة تنظيم صندوق

المعاشات التقاعدية والتنمية (PFRDA). Pension Fund Regulatory and Development Authority.

ب. **على مستوى إصلاحات قطاع المؤسسات المالية كما يلي :**

❖ **في سبتمبر 2013 تم تفعيل وتنفيذ مقترح مجموعات المساعدة الذاتية Self Help Group_** (SHG) هدفها تغطية فجوة الوصول للمستبعدين مالياً من خلال فكره تجميع المدخرات طوعية من مجموعه من السكان في أقليم معين ثم تلي ذلك مرحله الإقراض لنفس الاقليم . (من خلال دراسة سلوكيات المجتمع ودوافعهم الإنسانيه لمساعدة الغير) .

❖ تم تحديد القواعد التنظيميه لمبادره اعرف عميلك (KYC):وذلك تخفيفا للتعقيدات والروتينات للدورة المستندية لفتح الحسابات

- تم ربط البنوك مع مشغلي الهاتف المحمول لتقديم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول مثل حجز التذاكر ودفع الفواتير وتحويل الاموال وأجهزه الصراف الآلي . مثل برنامج (M-PESA) لتحويل الأموال
- تقديم خدمات مصرفية دون فروع: حيث توصلت بعض البنوك الرائده الي هذا المفهوم وفيه يتم القيام بعمليات السحب وصرف الشيكات من خلال أجهزه الهاتف المحمول وهذه المبادرة أقتصرت في تطبيقها في مراحلها الاولي علي المناطق الحضارية حيث أن تنفيذها يحتاج الي تثقيف مالي ومحو الأمية المالية .
- خدمات الدفع المميكن من خلال نظام (Aadhaar) :حيث يستطيع أي مواطن هندي لديه حساب مصرفي تحديث حسابه دون الحاجه الي الذهاب للبنك من خلال برنامج الهويه الرقمية المربوطة بجميع الهيئات الحكومية ، حيث تمكن قواعد البيانات المسجله علي برنامج الهوية الرقمية للمواطن من الوصول للخدمات المالية.
- في أغسطس 2014 تم عمل مخطط PMJDY خدمة مصرفية عبر الهاتف المحمول ،حيث تم إطلاقها من خلال لجنة المدفوعات الوطنية في الهند (NPCI) للبنوك ، بناءً على توصية

من اللجنة الفنية للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول**مؤشرات خاصه بالشمول المالي** : بإستقراء مؤشرات أداء التجربة خلال الفتره (2011 -2021) من واقع تقارير البنك الدولي ومقارنتها بنظائرها في جنوب أسيا والدول مرتفعه الدخل لتحديد مدي التقدم الذي

السنه / المؤشر	2011	2014			2017				2021			
	المتوسط العام العام لدول جنوب أسيا %	المتوسط العام للدول منخفضه الدخل%	المتوسط العام في الهند %	متوسط العام العام لدول جنوب اسيا %	المتوسط العام للدول منخفضه الدخل%	المتوسط العام في الهند %	متوسط العام العام لدول جنوب أسيا %	المتوسط العام للدول منخفضه الدخل%	المتوسط العام في الهند %	متوسط العام العام لدول جنوب أسيا %	المتوسط العام للدول منخفضة الدخل%	المتوسط العام في الهند %
مؤشر ملكيه الحسابات للبالغين في مؤسسات رسميه	%32.4	%28.9	%35.2	%46.5	%41.9	%53.1	%69.6	%57.8	%79.9	%67.9	%62.4	%77.5
مؤشر ملكيه حسابات مصرفيه مملوكه للنساء	%25.0	%22.9	%26.5	%37.4	%36.3	%43.1	%64.1	%53.0	%76.6	%65.8	%59.2	%77.6
مؤشر الوصول للحسابات بالنسبه لعدد الافراد البالغين(	%7.2	%10.1	%8.4	%18.0	%21.2	%22.1	--------	--------	--------	--------	--------	------

(بطاقات الخصم)											
مؤشر الاستخدام (للمرتبات الموظفين)	%7.4	%8.5	%8.3	%3.5	%5.6	%4.0	%4.8	%5.5	%5.4	%5.4	%6.6	%5.9
المدفوعات والتحويلات الرقميه	--------	--------	--------	%16.7	%19.7	%19.3	%27.8	%30.8	%28.7	%33.7	%38.3	%34.9
مؤشر الادخار	%11.1	%11.1	%11.6	%12.7	%14.4	%14.4	%17.2	%15.9	%19.6	%29.5	%29.1	%34.5
مؤشر الاقتراض	%8.7	7.3	%7.7	%8.6	%10	%9.1	%7.8	%9.8	%8.1	%12.1	13.2	%12.8

- أحرزته الهند في مجال تعزيز الشمول المالي كالتالي: **(World Bank ,2022)**

جدول رقم (6)

مقارنه المتوسط العام لدول جنوب ودول الدخل المنخفض مع المتوسط العام للهند

– **World Bank Group, the Little Data Book on Financial Inclusion (2012,2015, 2018, 2022)**

- **يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي** : إرتفاع قيم المؤشر بصفه مستمرة خلال فتره التقييم للشمول المالي في ضوء البيانات المتاحة وعند مقارنه الهند بجنوب أسيا والدول منخفضة الدخل تبين تفوق قيمة المؤشر من واقع بيانات الجدول التالي :-

❖ **إرتفع قيم مؤشر امتلاك حسابات في مؤسسات رسميه** : بصورة متزايده في الهند من 32.5% عام 2011 الي 53.1% عام 2014 ثم 79.9% عام 2017 أي ان المؤشر العام يرتفع بصورة متزايده وعند مقارنه قيم المؤشر بالدول منخفضة الدخل تبين إرتفاع المتوسط العام من 41,9% عام 2014 الي 57,8% عام 2017 ، الا أنه بصفه عامه يلاحظ إرتفاع وتحسن ملحوظ في قيمه مؤشر الهند مقارنه بالدول منخفضة الدخل ، وعلي الرغم من أن قيمه مؤشر ملكيه الحسابات المصرفيه عاد للإنخفاض في الهند عام 2021 الي 77.5% الا

أنه مازال أعلي مقارنه بالدول منخفضه الدخل التي سجلت قيمه مؤشر 62.4% لعام 2021 .

- **بالنسبة لمؤشر ملكيه النساء للحسابات المالية المصرفيه** : يلاحظ أرتفاع قيمه المؤشر من 76.7% عام 2017 الي 77.6% عام 2021 ، وبالمقارنه بالدول منخفضة الدخل يلاحظ ارتفاع قيمه المؤشر من 53% عام 2017 الي 59.2% عام 2021
- **بالنسبة لمؤشر الاستخدام لمرتبات الموظفين** إرتفعت قيمه المؤشر بالنسبه لإستخدام الحسابات المصرفيه من 4% عام 2014 الي 5,4% عام 2017 ثم الي 5.9% عام 2023 وعند مقارنتها بالمتوسط العام للدول منخفضه الدخل يلاحظ انخفاض قيمه مؤشر الاستخدام من 5,6% عام 2014 الي 5,5% عام 2017.
- **حققت الهند أيضا تميز ملحوظ مقارنه بنظائرها فيما يتعلق بمؤشري الادخار والاقتراض**

- **يلاحظ ارتفاع قيمه مؤشر الادخار في الهند من** 19.6% عام 2017 الي 34.5% عام 2021.
- **يلاحظ ايضا ارتفاع قيمه مؤشر الاقتراض من** 8.1 عام 2017 الي 12.8 عام 2021.

ملخص تجربة الهند :

أطلقت الهند مبادرة توفير الهوية الرقمية لكل مواطن يوضح الهويه للمواطن من خلال رقم معين لبصمه عين كل مواطن (يتكون من 12 رقم مختلف) في إي مكان في الهند وهذا الرقم يسهل علي مواطنين الحصول علي المزايا والدعم التي تقدمة الحكومة للمواطنين و الوصول الي الخدمات المصرفية ، وتمكين غير القادرين من الوصول لفتح الحسابات دون الذهاب للبنك، وبالتالي يساهم هذا النظام في تحديد الفئة المستهدفه والتي لها الحق في الحصول علي الدعم والتسهيلات الحكومية .

ومن ثم يعد نظام الهويه الرقمية البيومترية من أهم عوامل النجاح الكامنه في تجربة الهند حيث **ترتب على تبنى سياسة نظام الهويه الرقمية البيومترية في الهند :** إنخفاض كلا من الفساد والفقر بالإضافة الي دمج المستبعدين مالياً في المؤسسات المالية الرسمية ويتضح ذلك من خلال ما يليأن عدد الهويات المصدره خلال الفتره (2010-2020) حوالي 1.3 مليار هويه هندية ، بعد أن تم ربط نظام مدفوعات المعاشات بنظام الهويه الرقمية عام 2014 وربط الحسابات المصرفية بها أسفر ذلك النظام عام 2020 من اشتراك 300 مليون مستخدم جديد في فتح حسابات مصرفيه إعتماداً علي نظام الهويه الرقمية الجديد، ، كما ساهم نظام البيومترية الرقمية بعد ربطه بنظام مدفوعات المعاشات في خفض التسربات في مدفوعات المعاشات خلال الفتره (2011-2017) بنسبة 47 % عندما تم تحويل المدفوعات من ألإستلام في صورة نقد إلى الكروت البيومترية الذكية ، وإنخفضت النسبة بين الأغنياء والفقراء من 14 %عام 2011 إلى 5 % عام 2017 وأصبحت فجوه الفقر في الهند الآن أقل من المستوي العالمي ،كما بلغت نسبة المدفوعات الرقمية لدعم الفئات الفقيرة في الهند 25.5 مليار عام 2020

النتائج:

1. إن التنمية المستدامة والشمول المالي يلتقيان في أكثر من نقطة مشتركة، لعل أهم هذه النقاط هي ان الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة هو القضاء على الفقر وتوفير حياة أفضل للشعوب وزياده مستويات الدخول وتحسين مستوي المعيشة ، وهوما يهدف اليه الشمول المالي، سواءً من حيث تمويل استثمارات الطبقات الفقيرة، أو حتى استفادة الدولة من تضمين مدخراتهم بالاستثمار القومي بما يساهم بصورة غير مباشرة في تحقيق حصيله ايرادات ضريبية حاله ادماجهم بالقطاع الرسمي

2. يعتبر الشمول المالي سبيلا لكسر حلقه الفقر فالشمول المالي يعطي ميزه نسبية للقطاعات المستبعده والفقيرة والمهمشه لاستخدام الخدمات المالية وهنا تزداد أهميه الشمول المالي لكونه شرطا ضروريا لاستدامه النمو.

3. يساهم الشمول المالي في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي التي تتسم الغالبية العظمي منها بكونها مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية، ويسهم في دمج الفقراء في السوق من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وريادة الأعمال، وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كإستراتيجية لمكافحة الفقر ودمج القطاع غير الرسمي في منظومه الاقتصاد القومي

4. يسعي الشمول المالي الي بناء نظام مالي شامل لكافه القطاعات والفئات والمشروعات التي تعمل خارج القطاع غير الرسمي لتعزيز قدرة الأفراد علي الاندماج في النظام المالي والمساهمة في بناء مجتمعاتهم. أظهرت الدراسات أن تحسين قدره الأفراد محدودي الدخل والمهمشين على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية
5. تتمثل أهم العوامل الرئيسية المساهمه في نجاح تجربه البرازيل في الشمول المالي في تركيز الحكومه علي النقاط التالية في سياساتها الحكومية علي برامج التمويلات الحكوميه للفئات المختلفه من أفراد المجتمع مع الانتشار الجغرافي لجميع المناطق الجغرافيه ، و توسيع شبكة البنوك المراسلة الوطنية ، و زياده الدخول قاعده الهرم الاقتصادي في محاوله للقضاء علي الفقر ، وتطوير الادوات لجعل الخدمات الماليه أكثر ملائمة لإحتياجات الفئات والقطاعات ذات الدخل المنخفض ، كما إستطاعت البرازيل تحقيق طفره في مجال الشمول المالي ، حيث إعتمدت البرازيل علي الإبتكارات التكنولوجيا الحديثه والانتشار الجغرافي للخدمات المالية من خلال إستخدام فكرة شبكة

المراسلة المصرفية بعيدة المدى والتي تعد أحد أهم العوامل الكامنة وراء قصة نجاح البرازيل في الشمول المالي وتطبيق فكره المصارف العائمه علي طول نهر الأمازون (الشبكه الوطنيه للمصارف العائمه) التي تقوم علي فكره توصيل الخدمات المالية إلي المجتمعات النائية والمهمشه علي طول نهر الأمازون وتتألف الشبكة الوطنية للمصارف العائمه من 6000 مكتب بريد واستحداث فكره المصارف البديله بهدف الوصول للمهمشين في الريف والمناطق النائية .

6. يعد نظام الهويه الرقمية البيومترية من أهم عوامل النجاح الكامنه في تجربة الهند حيث ترتب علي تبني سياسة نظام الهويه الرقمية البيومترية في الهند : إنخفاض كلا من الفساد والفقر بالإضافة الي دمج المستبعدين مالياً في المؤسسات المالية الرسمية ويتضح ذلك من خلال ما يليأن عدد الهويات المصدره خلال الفتره (2010-2020) حوالي 1.3 مليار هويه هندية ، بعد أن تم ربط نظام مدفوعات المعاشات بنظام الهويه الرقمية عام 2014 وربط الحسابات المصرفية بها أسفر ذلك النظام عام 2020 من اشتراك 300 مليون مستخدم جديد في فتح حسابات مصرفيه إعتماداً علي نظام الهويه الرقمية الجديد، ، كما ساهم نظام الببيومترية الرقمية بعد ربطه بنظام مدفوعات المعاشات في خفض التسربات في مدفوعات المعاشات خلال الفتره (2011-2017) بنسبة 47 % عندما تم تحويل المدفوعات من ٱلإستلام في صورة نقد إلى الكروت البيومترية الذكية ، وإنخفضت النسبة بين الأغنياء والفقراء من 14 %عام 2011 إلى 5 % عام 2017 وأصبحت فجوه الفقر في الهند الآن أقل من المستوي العالمي ،كما بلغت نسبة المدفوعات الرقمية لدعم الفئات الفقيرة في الهند 25.5 مليار عام 2020

قائمه المراجع :-

اولا: المراجع العربي

- سعيد ، أحمد .(2022)،الشمول المالي وانعكاساته علي معدل النمو الاقتصادي في مصر ، مجله السياسة والاقتصاد، المجلد (15)، العدد (14)
- أبو العز ،نهلة (2021) ، أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي في مصر ،كليه الادارة والاقتصاد ، جامعه مصر للعلوم والتكنولجيا .
- عبد العزيز ، سعيد ، (2020) أهداف الشمول المالي وإمكانيات تطبيقه في مصر ، كلية التجارة ، جامعه الاسكندرية .
- التقرير السنوي للبنك الدولي للفقروالاستثمار في الفرص ،(2019) .
- يسري ، ماجد . (2019) ، ركائز النمو الاحوائي في مصر ، المجله العلمية للأقتصاد والتجاره ، كلية التجارة ، جامعه عين شمس ، العدد الثالث ، يوليو.
- كامل ،أحمد . (2019)، دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، المؤتمر العلمي لكلية التجارة جامعة طنطا – بعنوان التنمية المستدامة والشمول المالي، ابريل .
- خضر السعيد ، شنبي،صورية (2018) ، تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية ، جامعه المسيله ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد02
- أحمد ، رشا (2018) . أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والافصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية.

- رجب ، جلال الدين .(2018)، دراسة حول احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي ،يونيو .
- تقرير معهد التخطيط القومي (2018) ، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .
- دراسة عبد العزيز ، عادل . (2018) ، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ،جامعه الدول العربية .
- صورية،.شنبي و السعيد، خضر (2018) ، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية،تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية ،مجلد (03) ،العدد (02) .
- عبد الحميد ،أمل (2018) ، اقتصادات عالمية - تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل .
- حسين ،نغم و نوري ، أحمد (2018) ،الشمول المالي ،متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس
- عوده ، رشا واخرون (2018) ، أليات وسياسات مقترحه لتوسيع قاعده انتشار الشمول المالي وصولا للخدمه الماليه في العراق ، مجله كليه مدينه العلم الجامعه ، مجلد 11 عدد 1.
- الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية ، 2018-2022 .
- صندوق النقد العربي (2015) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، (2014) ، تأثير امكانية الوصول إلي الخدمات المالية علي التنمية بما يشمل إبراز اثر التحويلات المالية : التمكين الاقتصادي للنساء والشباب .
- تقرير البنك الدولي لمؤشر الشمول المالي ،2014.
- المنتدي العربي الخامس للسياسات .(2013) ، الإمارات العربية المتحدة أبوظبي.
- الأمم المتحده منظمه الصحه العالمية (2010) ، استراتجيات الحد من الفقر ، سلسله منشورات الصحه وحقوق الانسان، العدد 5 .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Action Plan(2012)to Strengthen the Institutional Environment, Financial Inclusion.
- Alexandra , A, Weillb, L,(2016) The determinants of financial inclusion in Africa, University of Strasbourg, France ,EM Strasbourg Business School, University of Strasbourg, Franc, Available online,. Review of Development Finance 6 (2016) 46–57, Available online at www.sciencedirect.com
- Brazil(2018) financial citizen shipjourny in brazil, member series: financial inclusion journey, banco central do brazil.
- BRAZIL(2018) FINANCIALCITIZENSHIPJOURNYIN BRAZIL, MEMBER SERIES: FINANCIAL INCLUSION JOURNEY, Banco central DO BRASIL .

- -Chant.J,ET.(2003) Financial stability As a policy goals in " essay on financial stability Bank of Canada Technical report , No 95.
- Chatterjee , A& S Das, S (2019),Information and Communication Technology Diffusion and Financial Inclusion: An Interstate Analysis for India, MADRAS SCHOOL OF ECONOMICS, January.
- Comprehensive Strategy for Non-Bank Financial Institutions, 2018-2022 .
- Demirgue , A -Klapper, L (2012) « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial .
- Demirgue, A –Klapper, L (2012,) « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) », The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.
- Emara , N,& MOhieldin , M,(2020) Financial Inclusion and extreme poverty in the MENA Region : agap analysis approach,review of economics and political Science ,VOL 5 NO.3
- Financial Inclusion Data Working Group (2011) « Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators », Alliance of Financial Inclusion.
- Garg , S, & Agarwal, (Jun. 2014), P Financial Inclusion in India – a Review of Initiatives and Achievements, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 16, Issue 6. Ver. I PP 52-61 www.iosrjournals.org

- George Justine (2011). “Growth ,Development and Inclusive Growth :What went wrong with development ?
- Haning A and Jansen S, Financial report and Financial Stability: current policy issues; Washington. The World Bank.2010
- I ,qbal & Badar S , & Shaista , (2017)Role of banks in financial inclusion in India ,.
- Inclusion Index (Global Findex) 2012, The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.
- Little Data Book on Financial Inclusion ,2014 , 2018,2022
- Measuring Financial Inclusion(2012) The Global Financial Inclusion Index (Global Findex),
- MOSTAFA, M , EID N (2018). , Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925.Volume 9, Issue 1 Ver. II (Jan.- Feb .), www.iosrjournals.org
- Report on Trend and Progress of Banking in India (2015).
- Singh, N , (2017)"Financial Inclusion: Concepts, Issues and Policies for India", India Development Policy Conference, New Delhi, July 13,
- Triki, T , Faye I, 2013 ,Financial Inclusion in Africa.
- UNCTAD (2014), Impact of access to Financial Services, Including by highlighting of women and youth.

- V. Presidency ,(2013) Financial sector Assessment Program Update , Brazil Financial Inclusion in Brazil Building on success, world Bank Group.
- World Bank , (2019.) ,Financial Inclusion Strategies.
- World Bank Group(2022) , The Little Data book on financial inclusion.
- World Bank Group(2018) , The Little Data book on financial inclusion World Bank Group, the Little Data Book on Financial Inclusion (2011,2015, 2018).
- World Bank, , (2015) , the Little Data Book on Financial Inclusion